الأمم المتحدة

A/ES-10/691–S/2015/736

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال:
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إلحاقا برسالتنا السابقة المؤرخة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (A/ES-10/690-S/2015/707)، لا بد لي من مواصلة لفت انتباهكم العاجل إلى ازدياد حدة التوتر بشكل خطير في القدس الشرقية المحتلة. فالسياسات غير القانونية والاستفزازات المستمرة والتحريض من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومستوطنيها المتطرفين ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، وخاصة في حرم المسجد الأقصى (الحرم الشريف)، لا تزال تعمل على زيادة حدة التوترات والحساسيات الدينية بين الشعب الفلسطيني والسلطة القائمة بالاحتلال وتهدد بوقوع المزيد من زعزعة الاستقرار في حالة هشة للغاية أصلا على أرض الواقع.

وبعد ما ذكرته أعلاه، نود اليوم أن نلفت انتباهكم الفوري إلى فرص زيادة تدهور الوضع أكثر فأكثر، ما دامت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تكثف التحريض والاستفزاز عندما يستعد المسلمون الفلسطينيون للاحتفال بعيد الأضحى، الذي يبدأ يوم الخميس، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، ورغم أن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، دعا السلطة القائمة بالاحتلال إلى التحلي بضبط النفس، والامتناع عن

300915 280915 15-16190 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأعمال الاستفزازية والخطاب الاستفزازي، ودعم الوضع الراهن التاريخي في الحرم الشريف – قولا وفعلا، فإن السلطة القائمة بالاحتلال، إلى جانب المستوطنين المتطرفين، قد فعلت عكس ذلك تماما. وقد أمر رئيس وزراء إسرائيل بالفعل بإقامة نقاط تفتيش إضافية في جميع أنحاء القدس الشرقية المحتلة، ودعا كذلك لنشر ٨٠٠ جندي إضافي من جنود الاحتياط في المدينة، بالإضافة إلى الآلاف مما يسمى بحرس الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتبارا من يوم أمس، بفرض قيود على دخول المسلمين إلى المسجد الأقصى، وإغلاق جميع بوابات الحرم إلا ثلاثا منها، فضلا عن عدم السماح للرجال بدخول الحرم إلا لمن تجاوز ٤٠ عاما من العمر، في حين منعت النساء تماما من الدخول. ومن المؤكد أن الاستفزازات وأعمال التحريض الإسرائيلية الأخيرة، وانتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقهم في العبادة، لن تؤدي إلى ''استعادة الهدوء''، وإنما تمثل وصفة مثالية لوقوع الاشتباكات والعنف وتكثيف حدتها.

ومن الواضح أن الوضع لا يزال متوترا للغاية بعد الهجمات العنيفة التي شنتها قوات الاحتلال والمستوطنون المتطرفون ضد المصلين الفلسطينيين في حرم المسجد الأقصى في الأسبوع الماضي. وخلال تلك الهجمات، استخدمت قوات الاحتلال القوة المفرطة لمنع دخول المصلين الفلسطينيين وتسببت في إصابة مئات المصلين بإصابات بليغة من خلال استخدامها الغاز المسيل للدموع والقنابل الصاعقة والرصاص المطاطي. وعلاوة على ذلك، فقد أدى الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين إلى اندلاع اشتباكات في العديد من أحياء القدس الشرقية والقرى المحيطة بها، وأدى الى اصابة عدد آخر من المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك سالي يوسف محسن، التي تبلغ ١٣ عاما من العمر، التي أصيبت بجروح عندما أطلقت عليها النار في رقبتها برصاصة فولاذية مغلفة بالمطاط. وتتواصل هذه الانتهاكات البشعة ضد الأطفال مع استمرار تمتع السلطة القائمة بالاحتلال بثقافة الإفلات من العقاب، التي أدت إلى حماية قواتها من التعرض للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وتتجلى ثقافة الإفلات من العقاب هذه في الطلب الفاحش الذي وجهه رئيس الوزراء الإسرائيلي، إلى المدعي العام الإسرائيلي يدعوه إلى ''السماح'' لقوات الاحتلال باستخدام قواعد إطلاق النار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك نيران القناصة واستخدام بنادق مزودة بمنظار قناص، على رماة الحجارة الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ما سبق، قامت قوات الاحتلال أيضا خلال الأسبوع الماضي باعتقال أكثر من ١٥٠ فلسطينيا، تتراوح أعمار غالبيتهم من ١٣ إلى ٢٠ سنة.

ولا نزال نكرر التأكيد على أن جميع هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في الحرم الشريف وفي سائر أنحاء القدس الشرقية المحتلة تشكل انتهاكا للعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة التي تطالب بوقف جميع السياسات والإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومركزها القانوني وتركيبتها السكانية، وتدعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر مثل هذه الأعمال.

وعلاوة على ذلك، فإننا نعتقد بأن كل هذه الأفعال التحريضية ضد المقدسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك أعمال الاستفزاز المستمرة والمتعمدة ضد الشعب الفلسطيني، سواء ما ترتكبه حكومة إسرائيل، أو قوات الاحتلال التابعة لها، أو المستوطنون غير الشرعيين، تستدعي اهتماما جادا وفوريا من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، وذلك تمشيا مع واجبه الأساسي بموجب ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الدوليين. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى التصرف على نحو عاجل ويتسم بالشعور بالمسؤولية، وخاصة بمناسبة عطلة عيد الأضحى القادمة، لكفالة التخفيف من حدة هذا الوضع الخطير في القدس الشرقية المحتلة، ووضع حد لانتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وسحب قواتها فورا من جميع أنحاء حرم المسجد الأقصى.

وقبل أن أختتم رسالتي، يؤسفني أيضا أن أبلغكم بقتل هديل الهشلمون، التي تبلغ ١٨ عاما من العمر، التي أصيبت اليوم بثلاث طلقات أطلقتها قوات الاحتلال الإسرائيلي عند إحدى نقاط التفتيش في مدينة الخليل، وتركت تترف على الرصيف لحوالي ٣٠ دقيقة قبل أن تتلقى العلاج. وقتل اليوم أيضا، ضياء التلاحمة، الذي يبلغ ٢١ سنة من العمر، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في بلدة خرسا قرب مدينة دورا في جنوب الخليل. وليست آخر أعمال القتل هذه سوى مثالين من مئات الأمثلة على عمليات القتل الوحشي المتعمد التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي لا تزال كذلك تزيد من حدة التوتر وتساهم في إثارة الغضب الشديد والهياج بين أبناء الشعب الفلسطيني، كما تؤكد استخفاف إسرائيل التام بحياة الفلسطينيين. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن كل هذه الجرائم وإجبارها على وقف جميع انتهاكاتها ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل البالغ عددها ٥٥٣ رسالة التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تشكل أراضي

دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (A/ES-10/690 - S/2015/707)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وإرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتنا أن تعملوا على تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
سفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة